

ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد ، بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول المسائل ، بهدف تقوية رأى واستضعاف آخر .

هذا . . . والأسانيد التي اعتمد عليها النحاة لهذا التفضيل — مما دخل في طوق معرفته وتفصيله سابقا — من الكثرة والقلة وموافقة القياس أو لغة الحجازيين أو القرآن — لا تنهض أدلة مقنعة لتفضيل لهجة على أخرى ، لأنها في حقيقة الأمر تعود إلى منهج النحاة العام في الخلط بين اللهجات والفصحى في دراسة واحدة ، ومن اعتبار القياس حكما في الاستعمال ، والعكس هو الصحيح ، ومن العرف الذي شاع عن لغة الحجازيين وتفضيلها على غيرها من اللغات .

وعلى ذلك فإن موقفنا الآن له جانبان يلخصهما ما يلي :

أولا : أن دراستنا للفصحى الحديثة ولهجاتها ينبغي ألا يقحم عليها مثل تلك الطريقة ، بأن يكون موقفنا من النصوص — بعد تحديد البيئة — موقف الواصف الذي يلاحظ ما أمامه دون حكم بالجودة أو الرداءة .

ثانياً : أن تلك النظرة تساعد مع غيرها في تصفية دراسة النحو العربي بما شابه من أحكام على اللغات وآراء ترتبت عليها ، وقد سبق في تقويم موقف النحاة من لغات القبائل أنه يمكن مراجعة نصوص اللهجات بعد جمعها من مصادرها — وقد قامت فعلا جهود في ذلك من المحدثين — وفي صدد تصفية هذه اللهجات يؤخذ بالرأى الذي عرض هنا من طرح أوصاف الجودة والرداءة عن نصوص اللهجات ، وصرف النظر عما ترتب عليها من آراء نحوية .

والأخذ بهذا الفهم يحقق فائدة النحو العربي ودراسة اللهجات العربية القديمة أيضا .